APLC/MSP.9/2008/WP.34
24 November 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع
جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت
عرض غير رسمي للطلبات المقدمة في إطار المادة ٥ ولتحليل هذه الطلبات

تحليل الطلب المقدم من زمبابوي لتمديد الموعد الأخير المحدد لإتمام تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف بالنيابة
عن الدول الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد*

١- صدقت زمبابوي على الاتفاقية في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إلى زمبابوي في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. وأوردت زمبابوي، في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، معلومات عن المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها التي تحتوي أو يشتبه في أنها تحتوي ألغاماً مضادة للأفراد. وزمبابوي ملزمة بالقيام، قبل ١ آذار/مارس ٢٠٠٩، بتدمير أو السهر على تدمير كل الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها. ولّما كانت زمبابوي تعتقد أنها لن تستطيع الوفاء بهذا الالتزام بحلول الموعد المحدد، فقد قدمت، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، طلباً إلى رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف لتمديد الموعد المحدد لها. وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وجه رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف كتاباً إلى زمبابوي طلب فيه إيضاحات بشأن عدد من النقاط. وردَّت زمبابوي على هذا الكتاب، وقدمت، في وقت لاحق، بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، طلباً منقحاً بالتمديد إلى رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف، ضمنته معلومات إضافية رداً على أسئلة الرئيس. ووجه رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف كتاباً إلى زمبابوي بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ طلب فيه موافاته بمعلومات إضافية عن عدد من النقاط. وردت زمبابوي على كتاب رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف بتقديم طلب تمديد منقح بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ضمنته معلومات إضافية. وتطلب زمبابوي تمديد الفترة المحددة لها لمدة ٢٢ شهراً (حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١).

٢- ويبين الطلب أنه بعد انتهاء حرب التحرير التي دامت من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٧٩، كانت توجد على حدود زمبابوي المتاخمة لزامبيا وموزامبيق ستة حقول مزروعة بالألغام. كما يشير الطلب إلى وجود أربعة حقول

---

* قُدِّم تحليل الطلب هذا بعد الموعد المحدد لتقديمه وفور تلقي الأمانة له.

ألغام صغيرة أخرى في مناطق داخل الأراضي. ويشير الطلب بالإضافة إلى ذلك، وبشيء من التضارب، إلى أن مساحة المناطق الملغومة الإجمالية تبلغ إمّا ١١٩,٩٠ ١ كيلومتراً مربعاً أو ٠٧١,٤ ١ كيلومتراً مربعاً. ويبين الطلب، أيضاً، أن مساحة البعض من حقول الألغام التي اكتشفت في الآونة الأخيرة ما زالت مجهولة لأنه لم يجرِ مسح تلك المناطق بعد. ولاحظت الدول الأطراف المكلفة بولاية تحليل الطلبات المقدمة في إطار المادة ٥ من الاتفاقية (المشار إليها فيما بعد "بفريق التحليل") التفاوت الموجود بين التقديرين المقدّمين في الطلب بشأن مساحة المناطق الملغومة.

٣- ويشير الطلب إلى أن زمبابوي قامت بتطهير مساحة تعادل ٣٠٦,٦ كيلومترات مربعة من الأراضي ورفعت الحظر عنها. ويشير الطلب، أيضاً، إلى أعمال التطهير المضطلع بها في مساحة إضافية قدرها ١٦٩ كيلومتراً مربعاً في حقل الألغام الممتد من روينيا إلى موسينغيزي، ولكن في غياب أي ضمان للجودة العملية، ونظراً لاستمرار وقوع إصابات بالألغام، ستحتاج تلك المنطقة إلى التطهير من جديد. ويبين الطلب، بالإضافة إلى ذلك، أن مساحة تقدر بـ ٨١٣,٣ كيلومتراً مربعاً ما زالت تحتاج إلى معالجة. وكما يشير الطلب إلى أن زمبابوي تعتمد على عمليات المسح التي أجريت في عام ١٩٩٤ وأنه لا بد من إجراء عمليات مسح جديدة في جميع حقول الألغام بغية تحديد نطاق المناطق الموبوءة المتبقية تحديداً دقيقاً.

٤- والطلب الذي قدمته زمبابوي هو، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، طلب تمديد لمدة ٢٢ شهراً، أي حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ويوضح الطلب أن زمبابوي تعتزم التماس المساعدة التقنية الدولية خلال تلك الفترة والحصول عليها بغية الاستفادة من تقنيات المسح وإزالة الألغام الحديثة التي تمكنها من مسح المناطق ووضع خطة تأخذ في الاعتبار تلك التقنيات. ويبين الطلب، فضلاً عن ذلك أن زمبابوي ستقدم في وقت لاحق طلباً إضافياً لتحديد فترة زمنية لتنفيذ الخطة. ويبين الطلب، أيضاً، أن طلب التمديد الثاني المشار إليه سيحتوي جدولاً زمنياً وميزانية لتنفيذ أحكام المادة ٥، كما سيحتوي إسقاطات للأموال التي قد يحتاج إليها الأمر من المجتمع الدولي.

٥- ويبين الطلب أن العوامل التالية تشكل ظروفاً معيقة: (أ) لم تتمكن زمبابوي نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الحصول على أموال من المؤسسات المالية الدولية، كما لم تتمكن من استيراد المعدات والتعاقد مع الشركات التجارية المعنية بإزالة الألغام؛ (ب) عانت زمبابوي من نقص في المعدات اللازمة لإزالة الألغام وأصبحت معداتها الحالية بالية؛ (ج) لم تتمكن زمبابوي من أن تمول بنفسها عمليات إزالة الألغام تمويلاً كاملاً وكانت مقيَّدة في التزاماتها الوطنية بشواغل ملحة أخرى في الميزانية، كاستيراد الأغذية والطاقة والوقود؛ (د) لم تحصل زمبابوي على الدعم من المجتمع الدولي منذ عام ٢٠٠٠ وظلت محرومة من التطورات المسجلة في مجال التقنيات والمعايير المستخدمة لإزالة الألغام.

٦- ويبين الطلب أن زمبابوي ستقوم خلال فترة التمديد بإجراء مسح جديد لحقول الألغام التي لا يُضطلع فيها بأية أنشطة لإزالة الألغام وستواصل في نفس الوقت إزالة الألغام في المنطقة الممتدة من مركز سانغو الحدودي إلى حقل ألغام كروكس كورنر. وستنضم سرية إضافية إلى القوات التي تقوم بعملية إزالة الألغام حالياً لتعجيل العمل وإتمامه في هذا الحقل قبل الموعد المحدد له بسنة على الأقل. وستدرب فرقة مسح على إعادة مسح جميع المناطق الملغومة المعروفة ومسح المناطق التي يشتبه بأنها موبوءة. وستشكل النتائج التي ستسفر عنها عمليات المسح تلك أساساً لاستراتيجية زمبابوي الطويلة الأجل.

٧- ويبين الطلب أنه سيتم تدريب ثلاثين أخصائي مسح يُقسّمون إلى فريقين. سيقوم أحد الفريقين بمسح حقول الألغام المعروفة اعتباراً من الربع الثاني من عام ٢٠٠٩. ويبين الطلب أيضاً أن الحظر قد يرفع عن بعض المناطق دون تطهيرها. كما يبين أن الأعمال التي سيضطلع بها الفريق الثاني اعتباراً من عام ٢٠٠٩ ستركز على حقول الألغام الحديثة الاكتشاف وعلى حقلين معروفين لم يجرِ مسحهما، وسيواصل هذا الفريق عمله لمدة سنتين في حال اكتشاف حقول ألغام جديدة. ولاحظ فريق التحليل أن الخطة المقترحة تتوقف على الحصول على مساعدة دولية في شكل تمويل وتدريب لأخصائي المسح. كما لاحظ أن الطلب يذكر حقل ألغام ثالث يحتاج إلى مسح - وهو حقل الألغام الممتد من مركز سانغو الحدودي إلى حقل ألغام كروكس كورنر - لكن هذا الحقل لم يُدرج في خطط المسح.

٨- ويشير الطلب إلى أن المهندسين العسكريين هم الذين يقومون بعمليات إزالة الألغام في الوقت الحاضر. ويبين أن الوسائل الآلية واليدوية استخدمت على حد سواء. وتفتح قبل كل شيء ممرات آمنة باستخدام جرافة مرفوعة النصل تعبر حقل ألغام فتفجر بعض الألغام. وتُكرر هذه العملية ثلاث مرات على الأقل. ثم يدخل الحقل فريق مسح مزود بكاشفات ألغام ويقوم بتطهير الممرات الآمنة يدوياً. وتشكل الممرات الآمنة المفتوحة قاعدة تنطلق منها العمليات التالية لإزالة الألغام يدوياً. ويبين الطلب، بالإضافة إلى ذلك، أن فريقاً معنياً بمراقبة/ضمان الجودة يقوم، بعد تطهير حقل ألغام معين تطهيراً كاملاً، بتفتيش المنطقة المطهرة للتأكد من جودة العملية المضطلع بها.

٩- ويبين الطلب أن زمبابوي أسهمت منذ عام ٢٠٠٢ في عمليات إزالة الألغام بدفع مبلغ قدره ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً. وأبلغت زمبابوي، في المناقشات التي أجريت مع فريق التحليل، تعهدها بمواصلة تمويلها لعمليات إزالة الألغام على نفس المستوى في المستقبل. ويشير الطلب، بالإضافة إلى ذلك، إلى أن زمبابوي تحتاج إلى مبلغ إجمالي قدره ٦ ٨٥٦ ٠٠٠ دولار لتنفيذ خطتها خلال فترة التمديد. وتشمل التكاليف المسقطة مبلغاً قدره ٢ ٠٢٨ ٠٠٠ دولار لإعادة مسح المناطق المعروفة، ومبلغاً قدره ١ ٥٢٨ ٠٠٠ دولار لمسح حقول الألغام الحديثة الاكتشاف. وتحتاج زمبابوي إلى مبلغ إضافي قدره ٣ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لتكملة عملية تطهير حقل الألغام الممتد من مركز سانغو الحدودي إلى حقل ألغام كروكس كورنر، بحلول عام ٢٠١١. ولاحظ فريق التحليل أن مبلغاً يقارب ٤ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من الميزانية الإجمالية المقدرة بـ ٦ ٨٥٦ ٠٠٠ دولار، سيكرس للنقل والخدمات اللوجستية. كما لاحظ أن ترتيبات النقل البديلة، والمستجد من نهج وتقنيات المسح وأفضل الممارسات في هذا المجال قد تسمح بخفض تكاليف تلك الأنشطة.

١٠- ويشير الطلب إلى إعمال المادة ٥ خلال فترة التمديد سيفتح مناطق للزراعة، والزراعة التجارية، والسياحة، والتعدين، ولأنشطة التنزه والصيد، والمواقع الصناعية، وسيتمكن السكان المحليون من الاستفادة بكل حرية من منابع المياه، ومن المراعي التي سترعى فيها ماشيتهم، كما سيتمكنون إجمالاً من استخدام الأرض بلا مخاوف.

١١- ولاحظ فريق التحليل أنه إذا كان من المؤسف ألاّ تتمكن دولة طرف، بعد مرور قرابة عشر سنوات على دخول الاتفاقية حيز النفاذ، من تحديد الأعمال التي ما زال ينبغي إنجازها وكيفية إنجاز تلك الأعمال، فإنه من الإيجابي أن تعتزم هذه الدولة الطرف على اتخاذ الخطوات اللازمة لإدراك ضخامة التحدي الحقيقي المتبقي وبالتالي وضع خطط توفر إسقاطات دقيقة للوقت اللازم لإتمام تنفيذ أحكام المادة ٥ من الاتفاقية. ولاحظ فريق التحليل بالإضافة إلى ذلك، أن زمبابوي عندما طلبت التمديد لمدة ٢٢ شهراً كانت تعتبر أنها ستحتاج إلى سنتين تقريباً من تاريخ تقديم الطلب لتكوين فكرة واضحة عن التحدي الذي ما زال قائماً ولتعرض خطة مفصلة وتقديم طلب تمديد ثاني.

١٢- ولاحظ فريق التحليل أنه نظراً إلى أهمية الدعم الخارجي لضمان التنفيذ في الوقت المحدد، قد يكون من المستصوب أن تقوم زمبابوي، بأسرع ما يمكن، بوضع استراتيجية لتعبئة الموارد. وأضاف فريق التحليل أنه قد يكون من المفيد أيضاً، بالنسبة إلى زمبابوي وإلى جميع الدول الأطراف، أن توفر زمبابوي معلومات حديثة عن التقدم المحرز في التوصل إلى صورة واضحة عن التحدي المتبقي، وفي وضع خطة مفصلة خلال اجتماعات اللجان الدائمة في المؤتمر الاستعراضي الثاني وفي اجتماعات الدول الأطراف.

- - - - -